تصورات خاطئة بشأن وترجمة النصوص المختصّة إلى اللغة العربية

د. أحمد العلوي

المقدمة

ثمة افتراض شائع مفاده أن النصوص التقنية يتعين أن يترجمها المترجمون "المختصون" عبر استخدام مصادر "متخصصةخاصة". غير أن هذا الافتراض ينطوي على اعتقاد تصوّر خاطئ بشأن مفهوم الاختصاص في مجال الترجمة التقنية من اللغة العربية وإليها وإليها. ويروم هذا المقال البرهنة على أن الترجمة التقنية لا تتطلب فقط معرفة متخصصة مختصة وإنما تتطلب أيضاً مهارات ترجمية مقبولة، بالإضافة إلى مصادر كافية للمصطلحات ومهارة أسلوبية بلاغية عالية المستوى، قصد تمكين المستخدم النهائي من الحصول على النصوص المترجمة وفهمها واستعمالها بسهولة، ومن أجل الوفاء بمتطلبات التواصل في المجال التقني، كما يراه بايرن (٢٠٠٦). وتتمثل أطروحة هذا المقال في أن هذا الاعتقاد التصور الخاطئ ينجم عن النقل المنقوص للمعارف والذي يميز مجال الترجمة التطبيقية، ما يستدعي وضع أنموذج لنقل المعارف التقنية في دراسات الترجمة التطبيقية من شأنه إيجاد السبل لمنح الممارسين فرصاً لطرح تساؤولات تساؤلات بشأن الانشغالات التي يصادفونها في ممارساتهم اليومية، وإشراكهم في عملية إنتاج المعارف في هذا المجال (العلوي ٢٠١٥، ٢٠١٦). سنتطرق في القسم الأول من هذا المقال لمحتوى الترجمة التقنية. وسنتناول في القسم الثاني متطلبات الترجمة التقنية الأساسية التي يتعين على الباحثين والمدربين والمدربين والمتدخلين والمتدخلين الآخرين أن يكونوا على علم بها. وسنحاول في القسم الثالث إبراز بعض المفاهيم التصورات الخاطئة بشأن المترجمين التقنيين "المختصين" ومصادرهم المعتمدة. وسنخصص القسم الرابع لمسألة نقل المعارف وأهميتها وأهميتها في ممارسة ترجمة النصوص التقنية. وندعوونداعوالباحثين إلى أن يعيروا اهتماماً أكبر لتحديد عملية واضحة المعالم لنقل المعارف من شأنها أن تساهم تسهم في تصحيح المفاهيم التصورات الخاطئة بخصوص الترجمة النصوص التقنية والحد والحد من استحكامها من وجهة نظر الممارسين والمدربين والمدربين باعتبارهم القييمين القيّمين على تطبيق المعارف في مجال الترجمة التقنية في العالم العربي.

إذا كانت الأبعاد الفنية والفلسفية والفلسفية للترجمة الأدبية هي السائدة في مشهد الترجمة، فإن توفير أنموذج قابل للتطبيق يُعنى بنقل المعارف في هذا المجال من شأنه أن يعزز الطابع العلمي لممارسة الترجمة على المستوى المهني. إن ما ينيف عن ٩٠٪ من حجم أعمال الترجمة التي يتم إنجازها عبر العالم تهمّ ترجمة النصوص غير الأدبية (مايا ٢٠١٠)، وبالتالي من غير المناسب مواصلة التفكير في نظرية الترجمة بالإحالة الحصرية على الترجمة الأدبية. وتتجلى القضية المحورية التي يركز عليها المدربون في مجال الترجمة في الحفاظ على الرفع من مستوى وعي المتدربين فيما يتعلق بالممارسات المهنية في علاقتها مع بواقع سوق الشغل الترجمة على الصعيد العالمي. ولذلك ينبغي أن يجد التفكير في هذه الوقائع سبيله إلى النظرية نفسها التي لا يمكن أن تجد التعليقات والردود المناسبة من الواقع الحقيقي إلا في أوساط الممارسين، وهذا يستدعي وضع أنموذج لنقل المعارف يربط النظرية بالممارسة ربطاً جدلياً بل يترجم انشغالات الممارسين المهنيين إلى قضايا نظرية يتناولها الباحثون في مجال الترجمة.

١ : - الترجمة التقنية

ترتبط الترجمة التقنية بترجمة المضمون المحتويات المتعلقة بمجال أوبموضوع أوبمهنة أوبأعمال محددة، وتتضمن الوثائق التقنية دلائل الاستعمال والمواصفات التقنية والكتيبات المختصة. وتشمل مواضيعها، على سبيل المثال لا الحصر، مجالات البصريات والهندسة

(كالهندسة المدنية والبحرية والميكانيكية والالكترونية) والطب (المعدات والأجهزة) والفيزياء. وينبغي التمييز بين الترجمة التقنية والترجمة المختصة، ؛ حيث يتناول الصنف الأول تطبيق معرفة العلوم الدقيقة بدلاً من المعرفة العلمية المُحصَّلة من خلال التجارب المختبرية.ونظراً ل وبسبب طبيعة الترجمة التقنية يتعين أن يمارسها مترجمون مختصون في المجالات ذات الصلة. فالعديد من المترجمين التقنيين هم مهندسون أوأطباء أومهندسون معماريون أوسبق أن كانوا كذلك. وإذا كان القصد من ترجمة الوثيقة التقنية هوأن يفهمها المختصون التقنيون بوصفهم المستعملين المستهدفين، ينبغي أن يترجمها مترجم ذوكفاءات مهنية مشابهة، إن لم تكن مطابقة، لمستوى الجمهور المستهدف. وو-بعبارة أبسط، إذا لم يتم فهم النص التقني بشكل فهماً صحيحاً، لا يمكن ترجمته بشكل على النحومناسب.

حري بالذكر في هذا المقام أن العديد من النصوص في شتى المجالات تتميز باستخدام مصطلحات مختصة، غير أنه لا ينبغي اعتبارها نصوصاً تقنية. وعلى سبيل الإيضاح، تعدّ الترجمة القانونية والمالية والمالية ترجمةً مختصّة وليست نصوصاً تقنية. فالنصوص التقنية تهمّ تطبيق معارف العلوم الدقيقة من قبيل علم الحاسوب والكمياء والهندسة والكيمياء والهندسة، والغرض من إصدار نصوص تقنية مترجمة هوتمكين المستخدم النهائي من فهم المعلومات التقنية بشكل واضح وتوظيفها وتوظيفها بسهولة في كيفية استخدام برمجيات تصميم الروبوتات، على سبيل المثال. وبالرغم من أن مصطلحي "الترجمة العلمية" والترجمة و"الترجمة التقنية" غالباً ما يتم تستعمل استعمالهما بشكل متبادل فهما يمثلان مجالين منفصلين كما هومبين أعلاه. غير أننا سنتجاهل هذا التمييز ، جدلاً، في هذا المقال ونحيل ونحيل على هذه نمطي هذه النصوص بوصفها "تقنية".

في العالم العربي لا يبدوأن الأطباء والمهندسين والكمائيين والمهندسين والكيميائيين في العالم العربي متحمسين بشأن مغادرة عملهم وظائفهم ليصبحوا ليحترفوا الترجمةمترجمين، حيث لم يبد الكثير من هؤلاء المهنيين اهتماماً بالغاً بالترجمة. ويرجع ويرجع ذلك، من ناحية، إلى أن أعمال الترجمة لا تستهويهم، ومن ناحية أخرى، إلى أنهم لا يتوفرون، بالضرورة، على الشروط اللغوية والمهارات الترجمية المطلوبة لترجمة النصوص التقنية كما ينبغيعلى النحوالمناسب. وتأسياً على ذلك، فالمعرفة التقنية وحدها غير كافية لترجمة النصوص التقنية لفائدة المستخدمين النهائيين، ؛ إذ يستدعي الأمر مهارات لغوية وتحريرية وتحريرية تقنية لتمكين المترجم من نقل محتوى اللغة التقنية المصدر إلى اللغة الهدف نقلاً بيانياً لفائدة المستخدمين النهائيين المستهدفين حتى يتمكنوا من إنجاز مهامهم بسهولة.

وفي المقابل، لا يعد إتقان اللغة المصدر واللغة الهدف كافياً، حيث ؛ إذ تستدعي ترجمة الوثائق التقنية مترجمين يفهمون تماماً فهماً جيداً مضمون الوثائق التقنية ذات الصلة. ولضمان ولضمان ترجمة دقيقة للوثائق التقنية يتعين على المترجم أن يكون مُلمّاً بموضوع البحث أوالدراسة على نفس المستوى الذي يتمتع به الجمهور المستهدف الذي سيطلع على هذه الوثائق ويستعمل محتواها. وفي غياب هذه المعرفة قد تتعرض الأشياء والمفاهيم والعمليات والمفاهيم والعمليات للخلط أو الخطأ أوالغموض مما يفضي لعواقب إلى عواقب قد تكون وخيمة. وعلى سبيل المثال قد تحصل حادثة صناعية إذا لم يُترجَم الدليل المعني بشكل صحيح.

من البديهي أن المهندسين في العالم العربي لن يتخلون يتخلوا عن عملهم ليصبحوا مترجمين تقنيين ولن ولن يغادر الأطباء عياداتهم قصد الانضمام للمترجمين في مجال الطب حتى لوكانوا يتوفرون على المهارات اللغوية المطلوبة. وبالتالي ينبغي أن نعتمد على مترجمين مهنيين أكفاء لديهم الاستعداد الكافي للقيام بالدراسات اللازمة وطلب المساعدة الضرورية من أجل إنجاز نصوص تقنية مترجمة ترقى للمستوى إلى المستوى المطلوب (العلوي ٢٠١٦، روبنسون ٢٠٠٣ ، بنشوك ١٩٧٧ ، سايكس ١٩٧١، كنغسكوت ٢٠٠٢).

٢- الشروط الأساسية للترجمة التقنية

نورد في هذا القسم بعض المهارات الأساسية المطلوبة في مجال الترجمة التقنية، من وجهة نظر ممارسي الترجمة والمدربين. أولاً،وفي هذا الإطار، يتعين على المترجم في المقام الأول أن ينقل المضمون التقني للنص المصدر. فترجمة الوثائق التقنية ليست كترجمة النصوص الأدبية، على سبيل المثال، ؛ إذ لا تتضمن خلفية ثقافية أومعنى مُبطّن مبطناً يتعين الحفاظ عليه، ولا ولا تقنيات أدبية أوبيانية معقدة يجب تبليغها، فكل ما ينبغي الحفاظ عليه هوالمضمون التقني للوثيقة. غير أن هذا المطلب لا ينقص من أهمية الأسلوب في الترجمة. فإذا كان الشاعر يستخدم، على سبيل المثال، أليات آليات بلاغية ليثير في القارئ مشاعر وأحاسيس وأحاسيس معيّنة (الأثر) ، ، يستخدم فالمترجمُ

التقني يستخدم آليات مناسبة متيسّرة في اللغة الهدف لترسم من شأنها أن ترسم في ذهن القارئ فكرة واضحة المعالم (الأثر).

وتتمثل مهمة المترجم التقني الثانية في ترجمة النص ترجمةً دقيقة ويسيرة ويسيرة الفهم قدر الإمكان. فإذا كان بوسع مستخدم الدليل الأصلي تجميع قطع الخلاّط في بضع دقائق، مثلاً، فإن مستخدم النص المترجَم لا ينبغي له قراءة وإعادة قراءة الدليل الدليل وإعادة قراءته لفترة طويلة قبل أن يتمكن من القيام بذلك. وهذا وهذا يعني أن المترجم ينبغي له يتعين عليه استعمال لغة دقيقة وبسيطة وبسيطة فضلاً عن علاوة على المصطلحات المناسبة والشكل الموائم بما يضمن للغة الهدف تلبية مُتطلبات الاستخدام (بيرن ٢٠٠٦).

ويهم الشرط الثالث ضرورة اكتساب المعارف اللازمة في المجالات التقنية ذات الصلة. وتُتاح للمترجمين التقنيين عدة طرق لاكتساب الحد الأدنى من الدراية في مجال تقني معين (مارتن ٢٠١١). فبعض المترجمين يدرسون للحصول على شهادة في مجال علمي أوتقني أومهني محدد. وإذا وإذا كانت هذه الخطوة مثالية، فإنها ليست ضرورية بل غير عملية في الكثير من الأحيان، حيث يمكن اكتساب المعرفة التقنية الأساسية (الحد الأدنى) من خلال القراءة المطالعة المكثفة واستشارة واستشارة المهنيين. فالعديد من الوسائل متاحة للمترجمين التقنيين لاكتساب هذه المعرفة وتطوير وتطوير الفهم المناسب لمضمون النصوص التقنية المصدر ونقلها بطريقة واضحة بما فيه الكفاية لكي يستعملها المستخدم النهائي بسهولة.

ويتعلق الشرط الرابع بالتّناص (intertextuality). فالنص الذي ينتجه المترجم ينبغي أن يعكس نفس المميزات النصية التي تطبع أصناف النصوص المشابهة في اللغة الهدف. وهذا وهذا يدفعنا للقول إن المترجم التقني يقوم أيضاً بدور الكاتب، بل المؤلف التقني الذي يفهم المحتوى المراد ترجمته إلى اللغة الهدف ويسعى ويسعى جاهداً إلى تقديم معلومات مناسبة وفق الشكل المطلوب.

يتضح من خلال هذا العرض الوجيز أن إنجاز ترجمة تقنية جيدة يتطلب القدرة على فهم النص المصدر فهماً تاماً. وإذا وإذا كانت الدراية بالمجال التقني تحضى بأهمية كبيرة، فيجب أن تقترن بالفهم الجيد للغة المصدر. وقد يتعذر على ذوي المؤهلات التقنية الممتازة العالية إنجاز ترجمة مقبولة بسبب افتقارهم للقدرة على التأويل الصحيح للنص المصدر نظراً لضعف نظراً إلى ضعف كفاءتهم اللغوية (العلوي ٢٠١٢). والمعنى والمعنى الضمني هنا هوأن تقييم كفاءة المتدخلين في الترجمة التقنية ينبغي أن يستند إلى مبدأ واحد، ألا وهومدى تمكّن المستخدم النهائي من فهم النصوص التقنية المترجمة واستخدامها بسهولة. وفيما وما إذا تم التوصل لهذه الخلاصة بناء على وجهة نظر الممارسين والمدربين والمدربين في مجال الترجمة، فهي غير ناجمة عن عملية واضحة لنقل المعرفة تتضمن تفاعل المنظرين والمهنيين والمهنيين في مجال دراسات الترجمة التطبيقية (راجع القسم ٤).

٣. المفاهيم التصورات الخاطئة

١,٣ المفاهيم التصورات الخاطئة بشأن التراجمة المختصين

لنعتبر الإفادات أدناه المقتبسة منالواردة في بعض المواقع الالكترونية لوكالات خدمات الترجمة:

- "نقدم خدمات في الترجمة التقنية المختصة المتعلقة بكافة الصناعات، لكننا نتخصص نختص في مجالات الهندسة والتسويق والقانون. ونستعين والتسويق والقانون. ونستعين فقط حصرياً بخبراء في الترجمة من ذوي الخبرة الحقيقية في الأعمال والإجراءات والإجراءات المتبعة في هذه المجالات الصناعية".
- "نختص في الترجمة المتعلقة بمجال السيارات والهندسة وأدلة والهندسة وأدلة بيانات السلامة والطاقة والطاقة الكهربائية والحرارية والاتصالات والتصنيع والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات وبرمجيات تحديد المواقع وغيرها".
- "نختص في ترجمة كافة الوثائق التقنية لفائدة عملائنا.".
- لدينا مترجمين تقنيين متمرسين "لدينا مترجمون مختصون يقومون بسائر الأعمال التي تتعلق بالتكنولوجيا والتجهيزات ذات التقنية العالية".

تزخر شبكة الإنترنت بمثل هذه الإعلانات التي تعطي انطباعاً مفاده أن وكالات خدمات الترجمة هذه لديها مهندسون يشتغلون حصرياً لحسابها من أجل ترجمة النصوص التقنية، ؛ ذلك لأنهم وحدهم من يفهم ويؤلف ويؤلف محتوى الوثائق التي تعنى بالمجالات

التقنية الهندسة.. ورغم أن الدافع وراء هذه المبالغة يتجلى في نوع النصوص المعنية ووظيفتها، فهذا الادعاء مضلل على عدة أصعدة ومثير للجدل. كيف يمكن للمترجم أن يكون مختصاً في كافة المجالات ("كافة الوثائق التقنية")؟ كيف يمكن لهذا المترجم أن يتميز عن باقي زملائه المترجمين ("الممارسون ال عامون") الذين يترجمون كافة النصوص بما فيها التقنية منها؟ إن دراية الخبراء في المجال التقني ميزة حسنة، غير أنها ليست إلزامية ولا كافية. فالمعارف المختصة على عالية مستوى عال ليست مطلوبة بالنسبة للمترجم بالنسبة إلى التقني لإنجاز ترجمة جيدة، حيث يكفي اكتساب أساسيات المعارف التقنية والعلمية التي تضمن الفهم الجيد للمفاهيم ولالعمليات والأفكار الواردة في النصوص التقنية. ويمكن تحقيق ذلك، كما ذكرنا سالفاً، بالتعلم عبر التعلم والقراءة والمطالعة المكثفة والتماس المشورة المهنية. إن متن المعارف المختصة ومصادر المصطلحات، والمتوفرة حالياً على شبكة الإنترنت، ومصادر المعارف الخاصة تعتبر سهلة المنال باعتبارها أدوات مساعدة، حيث لا يحتاج المترجمون للحصول على شهادة الدراسات العلياجامعية في المجال التقني ذي الصلة واكتساب الخبرة العملية خلال فترةلمدة طويلة من أجل الانخراط في ترجمة النصوص التقنية (مارتن ٢٠١١).

وإذا تم اكتساب هذه المعارف فإنها غير كافية أيضاً فوق ذلك. فمن جهة، ترتبط العديد من الوثائق التقنية بأكثر من مجال واحد، حيث يمكن في نفس الوقت أن يرتبط عقد واحد من العقود التي تستدعي الترجمة بمجالات الهندسة والمال والكيمياء والقانون في آن واحد. ونادراً ما نصادف مترجماً مثالياً يلمّ بكافة المعارف التقنية في هذه المجالات لإنجاز الترجمة المطلوبة. وفي المقابل، نادراً ما يتجرأ المترجمون في العالم العربي على الاختصاص في ترجمة نصوص دون غيرها لأنهم لن يحصلوا على ما يكفي من الطلبيات ما دامت الترجمة التقنية محصورة في بعض المجالات. ويشير الوضع الراهن إلى أن المترجمين في العالم العربي عموماً لا ينتقون ما يترجمون لكسب قوت عيشهم. وبالتالي، فإنهم لا يميلون لاستثمار الكثير من الوقت وبذل الجهد لاكتساب المعارف المختصة في مجال تبدوفرصه وآفاقه جد محدودة محدودة جداً. وهذه قضية أخرى مرتبطة بنقل المعارف في مشهد الترجمة بالعالم العربي (راجع القسم ٤).

ومن جهة أخرى، يحتاج المترجمون التقنيون، فضلاً عن علاوة على المعارف الموضوعاتية، إلى كفاءات ترتبط بمهارات القراءة والتحرير ومهارات البحث ودراية بأصناف النصوص. ويبدوأن الكثير من محتوى الإعلانات المتعلقة بالتي تنشرها وكالات الترجمة التي تنشر على شبكة الإنترنت ينطوي على مغالطة مفادها أن مترجميها ناطقون باللغة الأم ومختصون في اللغة الهدف. وهذا مضلل على صعيدين اثنين، أولهما أن هذه الوكالات لا تحدد ما إذا كان مترجموها متكلمون أصليون للغة المصدر أوللغة الهدف أوكليهما. فهم يتجاهلون أمراً مفاده أن فهم نص المصدر يمكن أن يكون في نهاية المطاف مهماً بقدر أكبر من نقل النص إلى اللغة الهدف. هذا لأن التجربة أبانت أن الترجمة التقنية يتم نقلها إلى لغة يتقنها المترجم من لغة يتقنها إتقاناً جيداً. وإذا سيء فهم النص المصدر فلا مجال لترجمته بشكل صحيح. وعلاوة على ذلك، لا يستلزم ينطوي التحرير التقني على إحالات أوإشارات ثقافية وعبارات اصطلاحية قد تستلزم حصرياً توظيف المتكلم الأصليالمتحدث بلغته الأم للقيام بعملية الترجمة. وعلى كل حال، لا تضمن المعارف المختصة وحدها الوظيفةَ التواصلية للنصوص التقنية التي تقاس بمدى سهولة قراءتها بوضوح واستعمالها ببساطة. ذلك لأن ترجمة النص التقني تعد عملاً تواصلياً يستجيب لمتطلبات قابلية الاستعمال اليسير على غرار أنواع النصوص الأخرى (بيرن ٢٠٠٦ و٢٠١٠).

يتبين من خلال هذا العرض أن المترجمين بوسعهم اكتساب المعارف الأساسية اللازمة لترجمة الوثائق التقنية وأنهم غير مطالبين بأن يكونوا مختصين في أي مجال تقني. وأبانت التجربة أن المترجمين يميلون إلى تطوير كفاءتهم كلما دعت الضرورة لذلك إلى ذلك، وذلك في إطار التعلم المتواصل شريطة التمكن من مهارات التواصل التي يمكن تكييفها من أجل القيام بمهام متعددة بما في ذلك النصوص التقنية.

وبقدر ما تعتبر هذه الآراء صحيحةصائبة، ينبغي الأخذ في بعين الاعتبار مسألتين اثنتين في هذا الصدد. أولهما أن المهندسين والمحامين والأطباء لا يتوفرون، بالضرورة، على المهارات اللغوية والترجمية المطلوبة التي تؤهلهم لإنجاز الترجمة التقنية، وثانيهما أن الباحثين في مجال دراسات الترجمة التطبيقية ينبغي أن يوجهوا اهتماماتهم لقضية نقل المعارف بين المنظرين والممارسين في مجال الترجمة. ذلك أن التساؤلات المتعلقة بالترجمة يجب طرحها من لدن الممارسين أن يطرحها الممارسون ودراستها من لدن الباحثين ويدرسها الباحثون في دراسات الترجمة التطبيقية لقطع الطريق على من ينصِّب نفسه للتنظير (مستشهري الأنترنت) ويقترف مغالطات مفادها أن المهنيين التقنيين والعلماء هم المؤهلون دون غيرهم لترجمة النصوص التقنية.

٢,٣. المفاهيم التصورات الخاطئة بشأن المعاجم المختصة

بما أن النصوص التقنية والعلمية يتم ترجمتها حالياً من لغات أجنبية إلى العربية وليس العكس، يلجأ المترجمون العرب لاستعمال معاجم مختصة للقيام بواجبهم المهني. ورغم توافر العديد من المصادر الإلكترونية والورقية التي تعنى بترجمة المصطلحات التقنية، إلا أنها تطرح مشاكل جمة للمترجم نظراً لعدم إلى عدم التجانس الذي يميزها (لخضر غزال ١٩٧٧). ويتم تنظيم إنتاج المعاجم التقنية وإصدار ها من لدن مؤسسات وينظمخرط في إنتاج المعاجم التقنية وإصدارها كل من المؤسسات (أكاديمية القاهرة) والمعاهد (معهد التنسيق والتعريب بالرباط) والجامعات (الأقسام اللغوية وأقسام الترجمة ومجموعات البحث والمختبرات) ووكالات الترجمة والمنظمات الدولية (الأمم المتحدة) ووكالات التنسيق (مكتب تنسيق التعريب والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) والأبحاث الفردية. ونجم عن هذه الوضعية تنوع في المصطلحات التقنية التي تيربك ممارسي الترجمة والمدربين أثناء الاستعانة بها. ويرجع ذلك إلى عدم توحيد المصطلحات؛ فكل المنتجين المذكورين أعلاه يعتبرون المصطلحات التي يصدرونها "مختصة" و"تقنية". أما فيما يخص الممارسين، فتربكهم صيبهم الحيرة عند محاولة استعمال المصطلح المناسب خلال قيامهم بمهام الترجمة المنوطة بهم نظراً للتنافر الذي يطبعها.

ويُعزى هذا القصور في توحيد المصطلحات التقنية إلى العديد من العوامل؛ فمن ناحية، تعدّ اللغة العربية غنية من حيث معجمها وأنماط الاشتقاق الخاصة بها. وبالتالي يقترح الباحثون مصطلحات تقنية متنوعة تمت صياغتها تصاغ عبر أنماط اشتقاقية مختلفة، ويرجع ذلك إلى تباين خلفية خلفيات القيمين على إنتاج موارد المصطلحات التقنية في مختلف المؤسسات، فضلاً عن غياب هيئة دائمة للتوحيد القياسي التي يمكن أن تضع بنكاً رسمياً للمصطلحات التقنية على الصعيد الوطني على الأقل. فاختلاف علماء المصطلح العرب داخل البلدان العربية وفي ما بينها ينعكس في عدم تجانس القواميس والمعاجم والمسارد التقنية المتاحة للمترجمين، مما يؤدي إلى اختلاف المصطلحات التقنية التي توظف لترجمة نفس المفهوم أوالعملية التقنية. ويترتب عن على هذه الوضعية تعذُّر استخدام المترجم النصوص للنصوص الموازية كما ينبغيعلى النحوالمناسب من لدن المترجم واستحالة استغلالها في ذاكرة الترجمة أوأنظمة الترجمة الآلية المتاحة للمترجمين العرب.

ومن الملاحظ أن مصطلح "التعريب" نفسه تأثر سلباً بهذا التنافر في مجال المصطلح، مما يدعوللاستغراب إلى الاستغراب. ، حيث يُفيد هذا المصطلح (١) تأثير العرب في البلدان التي تأثرت ثقافتها بالإسلام، ويعني أيضاً (٢) إضفاء الصبغة الصوتية والصرفية على المصطلح الأجنبي الذي تقترضه اللغة العربية. كما يرمز إلى (٣) عملية صياغة العناصر المعجمية المقابلة للغة العربية المتعلقة بالمصطلحات التقنية في التصنيفات العربية المتاحة. ويعني (٤) استعمال اللغة العربية بدلاً من اللغات الأجنبية في الإدارات العامة والإعلام وكلغة للتحصيل العلمي في مجال التربية والتكوين. كما يُقصد به (٥) القدرة على التعبير ونقل المعارف إلى العربية خاصة من خلال الترجمة (قصبي ٢٠٠٣).

ثمة مشكلة أخرى تعيق ملائمة ملاءمة المعاجم التقنية تتجلى في بطئ بطء وتيرة إنتاجها. فالمعارف العلمية تخضع إلى لمراجعة مستمرة وتنقيح متواصل بموازاة مع اكتشاف بيانات جديدة، أووسيلة جديدة لتأويل البيانات المتوافرة، تفضي لظهور إلى ظهور مصطلحات جديدة. وبالتالي، يتم تنقيح المفاهيم المتواجدة القائمة ومراجعتها وتعديلها بينما تتم صياغة مفاهيم أخرى جديدة. وبالتالي، تبدوالمعاجم التقنية في العالم العربي متخلفة للغاية عن ركب التطور التقني المتسارع لدرجة إلى درجة أن ا لهوة اتسعت بشكل كبير حيث يصعب جسرها اتسع معها الخرق على الراقع . ويترتب عن على ذلك أن المترجمين قد لا يعثروا يعثرون على المصطلحات التقنية المناسبة التي يبحثوا يبحثون عنها للقيام بواجبهم. وبالمقابل، يعتبر المعجم مختصاً حينما يتضمن معظم المصطلحات التقنية التي يحتاجها المترجمون (إلبياد البياض ١٩٨٥). ويحمل هذان العاملان الممارسين بشكل متزايد على الاعتقاد أن مضمون المعاجم التقنية يتميز إما بالإفراط أوالتفريط، فبالرغم من الأعداد المتزايدة من المعاجم التقنية المتوافرة فهي لا تفي بكافة أغراض المترجم بشأن المصطلح التقني.

وأخيراً، نظراً لأن نظراً إلى أن منتجي المعاجم التقنية يشتغلون بشكل منفصل، أوبالنزر القليل من التنسيق، فبعضهم فإن بعضهم

قد يقرر تجميع معجم مختص، على سبيل المثال، في طب الأسنان أوالكهرباء أوالهندسة المدنية. ولنفترض ولنفرض جدلاً أن هذه المعاجم قد تم إنتاجها وإصدارها في المغرب. فهناك مسألة تثير القلق في هذا الصدد وتتجلى وتكمن في أن القليل من المستعملين سيلجؤون إليها. فلا أطباء الأسنان ولا المهندسين بالمغرب يحتاجون إليها؛ لأن جل تواصلهم يجري باللغة الفرنسية ولا يحتاجون إلى من يسهل لهم عملية التواصل المهني. وعلاوة على ذلك، ناذراً نادراً ما يحتاجها المترجمون أنفسهم؛ لأن الزبائن المحتملين قلما يطلبون خدمات الترجمة التقنية إلى اللغة العربية في هذا المجال. وأبانت التجربة أن المترجمين لا يُطلب منهم ترجمة الوثائق التقنية إلى اللغة العربية في الغالب إلاّ حينما تحتاجهاباستثناء الوثائق التي تحتاجها المحاكم. وبالتالي، تستثمر الجهات المعنية جهوداً جبارة من أجل إصدار معاجم تقنية لا تستخدم على الإطلاق أولا يتم الرجوع إليهاالاستعانة بها إلا لماماً. ويبدوأن هذا الوضع الغريب يفسر جزئياً غياب الحاجة الملحة إلى توحيد المعاجم التقنية. ولعل السبب الرئيس يرتبط بالسياسة اللغوية المعتمدة في بلدان شمال إفريقيا وخاصة في المغرب والجزائر وتونس. كما أن النقص الحاصل في المعاجم التقنية الملائمة يعزى إلى غياب أنموذج عملي لنقل المعرفة يحدد طبيعة عمل المتدخلين في ما فيما يتعلق بالتنسيق والتفاعل مع الممارسين من التراجمة والمدربين بشأن حاجياتهم المهنية.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية تجميع المصطلحات وترجمتها على في شكل معجم تقني عادة ما تتضمن تشرِك المترجم (الممارس المحترف) كنقطة البداية. وغالباً ما يقدم المصطلحات التقنية الواجب إدراجها في المعجم ذي الصلة المترجمون من ذوي التجربة العملية الحديثة في موضوع تقني محدد، ثم يتم جمع يجمع المصطلحات التقنية ومراجعتها من لدن ويترجمها مختصين عامللينمختصون يعملون في الحقل التكنولوجي ذي الصلة من أجل ضمان حداثتها ودقتها وملاءمتها. ويتولى تنقيح القاموس أوالمعجم التقني مؤلفوالمعاجم على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بهدف معالجة الازدواجية والتنافر. وبالتالي يمكن أن تعزى أوجه القصور المذكورة أعلاه إلى عدم وجود أنموذج محدد وواضح المعالم لنقل المعرفة في مجال المصطلح التقني كما سنبين أدناه.

٤. المفاهيمالتصورات الخاطئة بشأن نقل المعرفة في مجال الترجمة

ينبغي عادة على الباحثين يتعيَّن على الباحثين في دراسات الترجمة المجهة للتطبيق، بدلاً من المتاجرين في الترجمة، معالجة القضايا المتعلقة بالترجمة التقنية (مَن يترجم؟ ماذا؟ وكيف؟)، وينبغي عقب ذلك نقل نتائج الأبحاث المعنية إلى الممارسين من التراجمة والمدربين الذين يصدرون بدورهم مواضع بحث جديدة في ضوء القضايا التي يصادفونها ليتم فحصها من لدن الباحثين ليفحصها الباحثون في مجال الترجمة التطبيقية. غير أن هذه الدورة لنقل المعرفة لا تجري بالكفاية اللازمة بوصفها عملية واضحة المعالم في ميدان البحوث في الترجمة التطبيقيةالموجهة للتطبيق. ؛ ذلك لأن العلاقة بين منظري وممارسي الترجمة وممارسيها ليست جلية بما فيه الكفاية. فاختلاف وجهات النظر في هذا الصدد يكتنفها الغموض والتضارب على حد سواء في نظر الممارسين (إضافة إلىوالمدربين والمتدربين).. وعلى سبيل الإيضاح، يرى (توري ١٩٩٥) أن الباحثين في مجال الترجمة لا يتعين عليهم إملاء ما ينبغي القيام به على المترجمين المهنيين. ويعتقد شيسترمان وواغنير (٢٠٠٢) أن دراسات الترجمة تتعلق بالأحرى بفهم ظاهرة الترجمة وليس بقابلية تطبيقها على الممارسة المهنية. وتعتقد سكيولداغر شيلودجير (٢٠٠٨) أن دراسات الترجمة تفيد الممارسين المهنيين لكن تفسيرها لهذا الطرح غامض نسبياً. ويتبنى نيومارك (١٩٨٨) وجهة نظر حازمة مفادها أن قابلية التطبيق، بدلاً من النظرية الخالصة، هي القضية الأساسية في دراسات الترجمة، حيث يدعوإلى أن يحدد هذا التخصص المشاكل والإجراءات المتبعة الواجب اتباعها لحل قصد حل المشاكل (لا يمكن الحديث عن نظرية الترجمة دون وجود مشاكل (نيومارك ١٩٨٨ : الصفحة ٩). ويذهب بيم (٢٠٠٩) إلى أن دراسات الترجمة لا تحتاج إلى تشكيلة ثنائية لغوية، فلغة واحدة كافية للبحث في هذا المجال، مما يلمح إلى أن النظرية لا تتعلق بممارسة الترجمة. ويشير أيضاً إلى أنه من الصعب الإدعاء الادعاء أن الأبحاث الأكاديمية لها تأثير كبير على مهنة الترجمة. بل أنه يتموقع في منزلة بين المنزلتين إذ يشير إلى أن أسئلة الممارسة في الترجمة تمثل انشغالات حقيقية غير أنه يتعين توجيهها للمهنيين وليس للباحثين في دراسات الترجمة (بيم وتوريس سيمون ٢٠١٥). على الرغم من هذا الوضع المكتنف بالغموض الذي يكتنفه الغموض، تمثل معظم المراجع في الترجمة هذا المجال على غرار ما هومبين في الشكل (١) أدناه:

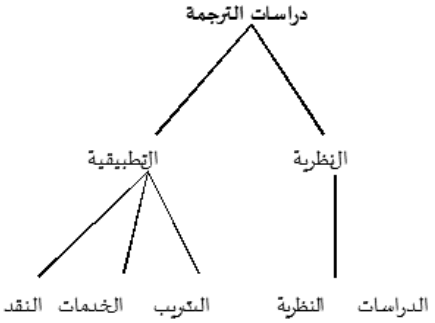

الشكل ١: مجالات دراسات الترجمة

يعطي هذا التمثيل في الشكل ١ انطباعاً مفاده أن العناصر النظرية والتطبيقية مرتبطة فيما بينها، لكنها في الواقع لا تبدوكذلك. فما دامت العلاقات بين هذه المكونات ليست واضحة، يميل كل معسكر (من الباحثين والمترجمين وا المراجعين والمدربين) للتركيز على الأمور التي تبدوله صحيحةتهمه ويمارس عمله بشكل يكاد يكون منفصلاً عن باقي المتدخلين. ويتمثل السبب الرئيس الثاوي وراء هذا الوضع الضبابي في دراسات الترجمة التطبيقية في غياب أنموذج موحد لنقل المعارف في مجال الترجمة (العلوي، قيد الإعداد٢٠١٦). ويشكل القيمون على إنتاج المعارف، خاصة الباحثين الجامعيين، حجر الزاوية في عملية إنتاج المعرفة ونشرها. فهم يبحثون في دراسات الترجمة ويتقاسمونها مع الأكاديميين والممارسين من خلال المقالات والمداخلات في المؤتمرات، ولا يبدوأنهم يعتمدون أي منهجاً محدداً واضح المعالم لآلية نقل المعارف ولا يتحققون ما إذا كان قد تم استعمالها في الجانب التطبيقي الوارد في الشكل (١) أعلاه، ولا يدعون الممارسين لإبداء آرائهم وردودهم بخصوص النتائج التي توصلوا إليها بأي شكل ممنهج. وهذا يشكل عيباً بيّناً في عملية نقل معارف الترجمة، مما يساهم يسهم في اعتبار دراسات الترجمة بوصفها مجالاً مطّاطاً يفتقر للدقة.

هذا لا يعني هذا الطرح أن كافة الأبحاث في دراسات الترجمة يجب أن تُوجَّه لحل مشاكل الممارسين والمدربين، بل أن إن الجهة المعنية بالدرجة الأولى في هذا الصدد هي دراسات الترجمة التطبيقيةالموجهة للتطبيق، باعتبارها الحقل الذي من المفترض أن يساهم يسهم في تطوير المهارات اللازمة للاضطلاع بمهام التواصل بمهارة وإتقان في مختلف سياقات مشهد الترجمة. وفي الواقع، يتحمل كل من المنظرين والممارسين في مجال الترجمة مسؤولية الانتقال بالبحث من مجلات البحوث المتعلقة بالترجمة التطبيقية والمؤتمرات الأكاديمية إلى إتاحته للمترجمين المهنيين والمدربين لتنفيذ لترجمة مخرجاته على أرض الواقع في شكل عملية محددة واضحة المعالم تتضمن تجهيز المعارف ونشرها وتبادلها وتطبيقها من أجل تحسين جودة الانتاج في مجال الترجمة. وإذا افترضنا، من وجهة نظر الممارسين، أن النظرية ينبغي أن تدعم الممارسة وتوجهها والعكس صحيح، على غرار كافة مناهج تدبير المعرفة والعديد من تخصصات البحث البشري، فإن الممارسين وليس الباحثين هم من يتعين عليهم أن يمثل يمثلوا الجهة التي تثير قضايا البحوث في دراسات الترجمة التطبيقية نظراً لاضطلاعهم إلى اضطلاعهم بمسؤولية تحديد الحاجيات التي تتطلبها المهنة (بن الشيخ ٢٠١٠، ونيفيل ووورن ١٩٨٦، ولاف ١٩٨٥ والعلوي ٢٠١٦). وتجلى وتتجلىى أهمية مساهمات إسهامات الممارسين في كونها أنها ترتبط أساساً ليس بما ينبغي القيام به بل بما يحدث فعلاً حينما حين يترجمون، والشكل الذي يتخذه منتوجهم والتحديات التي يواجهونها في ممارساتهم المهنية اليومية. ويعتبر الباحث في هذا الإطار، بوصفه "تقنياً" أو"خبيراً" يجيب عن تساؤلات المستخدمين (لاف ١٩٨٥). وإذا كانت وجهة النظر هذه صحيحة، فالجدل القائم حول من له صلاحية ترجمة النصوص التقنية والمختصة وكيفية القيام بذلك يتعيّن أن يثيرها ويصيغها ويصوغها الممارسون الذين لهم اتصال مباشر بالعملاء بالزبائن ويتعاملون مع تعليقاتهم يومياً. ويوحي الوضع القائم أن هذا الإجراء غير ممكن في ظل غياب روابط رسمية بين منتجي المعارف في مجال دراسات الترجمة والمستعملين المحتملين، حيث لا توجد أدلة قاطعة تشير إلى أن استخدام المعارف هي نتيجة لتفاعلات متكررة ومتواترة بين الباحثين والمستخدمين (هوبرمان ٢٠٠٢). ومن المفترض أن يقوم ممارسوالترجمة، من مترجمين

ومراجعين ومدربين وغيرهم) ، بدور المشارك في إنتاج المعارف إلى جانب الباحثين. غير أن ما يجري في مشهد الترجمة يبدوعلى الشكل التالي:

١. يطرح الباحثون أسئلة في دراسات الترجمة

٢. يقوم الباحثون بأبحاث ببحوث في دراسات الترجمة

٣. ينشر الباحثون نتائج أبحاثهم بحوثهم.

وبالتالي، يتم ببساطة تقاسم معارف الترجمة بدلاً من نقلها بشكل منهجييتيح للممارس المهني تطبيقها واختبارها وإثارة تساؤلات جديدة بشأنها . وتأسيساً على ذلك، يميل العديد من الممارسين بشكل واضح أوضمني إلى تجاهل المعارف التي ينتجها الباحثون بينما ينحوالطرف الثاني إلى التغاضي عن القضايا التي تشغل بال المهنيين. ومن أجل ترجمة المعارف إلى واقع عملي، لا ينبغي فقط تقاسمها، بل يتعين نقلها إلى مستعمليها عبر منهجية واضحة المعالم. ولبلوغ هذا الهدف، ثمة ثلاث مراحل إضافية يجب القيام بها لنقل معارف الترجمة وتطبيقها:

٤.ينتج الممارسون معارف تفرزها سياقات معينة جديدة من خلال تطبيق نتائج الأبحاث البحوث في مستويات مختلفة من ممارسة الترجمة. ،

٥. تغذي تغذي المعارف الجديدة قضايا البحث في مجال الترجمة مستقبلاًلاحقاً،

٦. تستمر الدورة حيث يقوم الباحثون بصياغة القضايا بناء على الانشغالات التي يثيرها ممارسوالترجمة عقب استثمار نتائج البحث في المراحل السالفة الذكر.

وبالتالي، فيما يمر نقل المعارف الجديدة إلى عمليات الممارسة من خلال ثلاث مراحل، من الإدراك فالقبول ثم الاعتماد، تركز أبحاث الترجمة حصرياً على المرحلتين الأولى والثانية. ويرى ليناج وآخرون (٢٠٠٩) أن عملية نقل المعارف ليست مجرد نقل في حد ذاتها بل بالأحرى تتطلب تتطلب بالأحرى نوعاً إضافياً من المعارف المعرفة؟؟؟ التطبيقية وهو"معرفة كيفية نقل المعارف". وناذراً ونادراً ما يرغب ممارسوالترجمة في أن يقول لهم يردّد على أسماعهم الباحثون عبارة بكل بساطة "هذه آرائي"، بل يريدون أن يسمعوا منهم ما مفاده "هذه مقاصد معارفي بالنسبة لكم إليكم، وهذه كيفية تطبيقها في أعمالكم اليومية، في ضوء ما تواجهونة من مشاغل". بالإضافة إلى ذلك، قد لا يحقق نقل المعارف مبتغاه إذا تم تحويل المعارف من المصدر (المنظرون) للمتلقي (الممارسونالممارسين) دون الأخذ في الاعتبار الأخذ بعين الاعتبار السياق الذي يستعمله فيه هذا الأخير. وفي غياب دورة محددة واضحة المعالم لنقل المعارف في مجال الترجمة من الصعب التخلص من المفاهيمالتصورات الخاطئة الواردة أعلاه والآخذة في الاستحكام في مشهد الترجمة التقنية.

ويبين الرسم التمثيلي أدناه الأنموذج المقترح لنقل المعرفة في مجال الترجمة التطبيقية الموجهة للتطبيق عموماً والترجمة التقنية خصوصاً (العلوي، قيد الإعداد٢٠١٦):

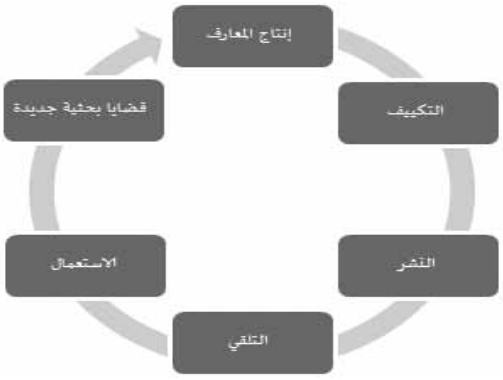

الشكل ٢: أنموذج أولي لنقل المعارف في مجال الترجمة التطبيقية

يستدعي إنشاء هذا الأنموذج وتطبيقه في مجال الترجمة شرطين أساسيين. أولاهما، ينبغي على الباحثين للباحثين في دراسات الترجمة التأكد من أن المعارف المراد نقلها للممارسين هي في متناولهم (بن الشيخ وآخرون ٢٠١٠). ويجب تطبيق هذه المعارف وتسهيل تكييفها وفق السياق المحلي الذي يشتغل في إطاره الممارسون. ولبلوغ هذا الهدف المسعى، يجب أن يعكفوا على تكييف نتائج أبحاثهم بحوثهم وفق السياق المناسب ونشرها والحفاظ على التفاعلات المستدامة مع مهني مهنيي الترجمة. ومن أجل تحسين عملية نقل المعارف يجب يتعين عليهم كذلك استخدام لغة بسيطة ومألوفة لدى الممارسين إبان عملية تبني نتائج الأبحاث البحوث، بما مما يفضي إلى تيسير معلومات المعلومات بطريقة مركبة وجذابة ومفهومة. ولا يمكن تحقيق هذا المبتغى إلا بالنهوض بالتفاعل الايجابي الإيجابي بين الممارسين والمنظرين. وثانيهما، يتعين على الممارسين أن لا يقفوا موقف المتفرج، بل ينبغي لهم تبني وتشجيع ثقافة النقد وطرح الأسئلة والنقاش في إطار الممارسة وتشجيعها. وبعبارة أخرى، يجب أن يتحلي يتحلّى الممارسون بهذه الصفات لكي يكونواباعتبارهم شركاء في إنتاج المعارف. ومن المهم أيضاً الاستعانة بآليات متعددة أثناء التواصل ونقل المعارف مع الباحثين والممارسين.

إلا أن أي فقدان للفعالية التي قد تنشأ خلال دعم الممارسين من أجل تبني مبادئ توجيهية نظرية جديدة سيتم تعويضه بالمكاسب في الفعالية بفضل ممارستهم القائمة على الأدلة التي تخلص إليها البحوث النظرية. والأهم من ذلك أن النظريات في حاجة ماسة إلى تعليقات وردود الممارسين قصد تقييم مدى صلاحيتها وتعزيز مداركها. إن الأدلة المتراكمة هي التي توفر معايير قوية لنجاح الجانب النظري والتطبيقي في مجال الترجمة. لذلكوبالتالي، لتحقيق فإن ولتحقيق أفضل النتائج بالنسبة للمنظرين إلى المنظرين والمهنيين على حد سواء، فمن الأهمية بمكان إيجاد أساليب جديدة لدعم المترجمين خلال عملية تبني التغيير في ممارسة الترجمة وإشراكهم في إنتاج المعارف.

ومن شأن اعتماد أنموذج يستند إلى هذا التوجه أن يشكل عاملاً يحفز الممارسين على الاهتمام بالأبحاث الأكاديمية، . فلا فمن الملاحظ أنه لا يولي الاهتمام يهتم بنظرية الترجمة سوى النزر القليل من المترجمين، ؛، لأنهم يعتقدون أن النظرية لا توفر أي قيمة مضافة لعملهم اليومي، أولأن لديهم ذكريات سلبية بشأن الدروس النظرية التي تلقونها في معاهد الترجمة أولأنهم لا يجدون الوقت الكافي للقيام بذلك. وإذا كانت هذه المزاعم تمثل عوامل محتملة، فيبدوأن السبب الرئيس ذي الصلة الذي له صلة بالموضوع هوكونهم يدركون غياب نموذج لنقل المعارف بوسعهم الانخراط فيه بطريقة ممهجة ممنهجة. غير أن سهولة الولوج للمعلومة عن طريق الإنترنت يعرضهم للتفاعل مع محتويات (("معارف") مضللة قد ينتهي بهم الأمر إلى تبنّيها بوعي عن وعي أوبغير وعي. فوكالات الترجمة لا تعلن عن خدماتها على الإنترنت فحسب، بل تميل "للتنظير" في الترجمة أيضاً. وتسعى أيضاً للظهور بوصفها مصدراً للمهنية والمعارف في هذا المجال. فإلقاء نظرة بسيطة على مواقعهم يكشف لنا أنهم يقدمون للعملاء المحتملين كافة التوجيهات بشأن ما ينبغي القيام به وما لا ينبغي القيام به في ممارسة الترجمة. وبما أنهم يخلطون الأعمال التجارية بالمعارف الأكاديمية في محتوى إعلاناتهم فهم بذلك يروجون معلومات مضللة قد تؤثر على الممارسين أنفسهم الذينقد الذين قد يعتبرون هذا هذه المضامين بوصفها مصادر موثوقة للمعرفة.

وإذا سلّمنا أن حل مشاكل المترجمين ينبغي أن يكون يدخل في صلب اهتمامات دراسات الترجمة التطبيقية، فثمة حاجة للمزيد من الأبحاث البحوث لتحفيز إنشاءقصد وضع أنموذج عملي لنقل المعارف في مجال الترجمة وتحديد طبيعة التفاعلات بين الباحثين في دراسات الترجمة والمهنيين. إن العمل على إيجاد هذا الأنموذج من شأنه أن يحقق ثلاث ثلاثة أهداف رئيسية، حيث سيقلل من دور التنظير المضلل لأصحاب الإعلانات على الإنترنت، وسيشجع التعاون بين الدارسين في مجال الترجمة والممارسين لها، وسيقنع الممارسين على بضرورة الانخراط في إنتاج المعارف بصفتهم منتجين مشاركين للمعرفة.

ملاحظات ختامية

يتعين إعادة تعريف "الاختصاص" في الترجمة مع الأخذ في الاعتبار بعين الاعتبار أن المعارف المختصة وحدها ليست أساسية ولا كافية في الترجمة التقنية، بل ينبغي تقييمها بالنظر إلى مقروئية النص المترجم ومدى ملائمة ملاءمة أسلوبه وسهولة استخدام محتواه

من لدن المستخدمين النهائيين لمحتواه بهدف للقيام القيام بمهامهم بالمهام ذات الصلة. وإذا كان مترجموالنصوص التقنية لا يحتاجون سوى للمعارف الأساسية بدلاً من المعارف المختصة عالية المستوى، فبوسعهم تجاوز محدودية معارفهم عن طريق الاستعانة بمصادر موثوقة من قبيل المعاجم التقنية واستشارة المهنيين. ولكي يحصل المترجمون في العالم العربي على معاجم موحدة مناسبة، يتعين إنشاء وكالات رسمية قادرة على توحيد المصطلحات على المستوى المحلي والإقليمي والقومي لضمان التنسيق والتوحيد، استناداً إلى عملية واضحة محددة لنقل المعارف.

لقد استحكمت المفاهيمالتصورات الخاطئة في مجال الترجمة التقنية بسبب غياب أنموذج مناسب لنقل المعارف. وقد يبدوللبعض أن نظريات الترجمة لا تهمّ عمل ممارسي الترجمة ومهنييها بشكل مباشر، نظراً لأنها إلى أنها لا يمكن أن تحل محل التجربة المهنية. غير أن المعارف المهنية التي يراكمها الممارسون من شأنها أن تساهم تسهم بشكل كبير في تطوير نظريات الترجمة شريطة تبَني أنموذج لنقل المعارف يروم تعيين العلاقة بين دارسين الدارسين والممارسين. وبالتالي، ينبغي تحديد عملية واضحة لنقل المعارف من خلال المحاور التي تم التطرق إليها أعلاه لمعالجة هذه القضايا. كما يتعين على الممارسين والمدربين أن يساهموا يسهموا في صياغة إشكاليات البحث بوصفهم مشاركين في إنتاج المعارف لفائدة المنظرين حتى يتسنى لهم إجراء البحوث ومساعدتهم في إنجاز مهامهم دون وسم أنفسهم بالمترجمين "المختصين" أوالمترجمين "العامين" على الأقل في العالم العربي. ، ودون أن يضع الدارسون افتراضات أوخلاصات النظرية بشأن قضايا الترجمة في ظل غياب مساهمات إسهامات الممارسين. ولا يتَغَيى يتغياروم هذا المقال بأي حال من الأحوال فرض أي توجيه، بل يروم يتغيا اقتراح إيجاد السبل لمنح الممارسين فرصاً لطرح تساؤولات جديدة تستند إلى المشاكل اليومية التي يصادفونها، بدل أن يقفوا موقف المتفرج مكتوفي الأيدي من أجل إثارة القضايا التي تستدعي البحث في مجال الترجمة التطبيقية. وإذا كان هذا المقترح نابع نابعاً من قناعة حدسية، فثمة حاجة ملحة للقيام بالبحث من أجل تحديد المنهجية الموائمة لوضع استرتيجيات الربط فيما بين مكونات أنموذج نقل المعارف المقترح في هذا المقال من أجل ترجمة قضايا الممارسة التطبيقية إلى مواضيع نظرية يبحث فيها الدارسون لتعم الفائدة على كافة المتدخلين في شؤون الترجمة.

المراجع

Alaoui، Ahmed. ٢٠١٢. Translation: a Practical Guide for English–Arabic Translators. Rabat: Top Press.

Alaoui، Ahmed. (in preparation)٢٠١٦. "Why is knowledge transfer complicated in the translation landscape?"On the professionalization of translator–training: translating practice into theory. Paper prepared to be delivered at the ٨th International Conference of Translation. Doha، ٢٨–٢٦ March ٢٠١٧.

Alaoui، Ahmed. ٢٠١٥. Knowledge transfer and the translation of technical texts. World Academy of Science، Engineering and Technology. Volume ٩، N° ١٠، pp ٢٨٣–٢٨٧.

Bencheikh، Nizar، Saliha Ziam، Othman Idrissi، Yan Castonguay and Réjean Landry. ٢٠١٠. "How to improve knowledge transfer strategies and practices in education? Answers from a systematic literature review". Research in Higher Education Journal ٧.

Byrne، Jody. ٢٠١٠. "Are technical translators writing themselves out of existence?" In The Translator as Writer، ed. by Ian Kemble، ٢٧–١٤. Portsmouth: University of Portsmouth.

Byrne، Jody. ٢٠٠٦. Technical Translation: Usability Strategies for Translating Technical Documentation. Springer: the Netherlands.

Chesterman، Adrew and Emma Wagner. ٢٠٠٢. Can Theory Help Translators? A dialogue between the Ivory Tower and the

Wordface. Manchester: St Jerome.

Elbiad, Mohamed. ١٩٨٥. A Sociolinguistic Study of the Arabization Process and its Conditioning Factors in Morocco. PhD diss. State University of New York at Buffalo.

Huberman, Michael . ٢٠٠٢. "Moving towards the Inevitable: the Sharing of Research in Education." Teachers and Teaching: Theory and Practice ٢٦٨-٢٥٧ :(٣) ٨.

Kesbi, Abdelaziz. ٢٠٠٣. Attitudes towards Arabization of Scientific Subjects in the Moroccan Educational System. PhD diss. Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Fés.

Kingscott, Geoffrey. ٢٠٠٢. "Technical Translation and Related Disciplines". Perspectives: Studies in Translatology. :(٤) ١٠ ٢٥٥-٢٤٧.

Lakhdar-Ghazal, Ahmed. ١٩٧٧. Méthodologie Générale de L'arabisation de Niveau. Rabat: I.E.R.A Press.

Liyanage, Champika, Taha Elhag, Tabarakat Ballal and Qiuping Li. ٢٠٠٩. "Knowledge communication and translation—a knowledge transfer model". Journal of Knowledge Management, ١٣١-١١٨ :(٣)١٣.

Love, John. ١٩٨٥. "Knowledge transfer and utilization in education." Review of Research in Education ٣٨٦-٣٣٧ :١٢.

Maia, Belinda. ٢٠١٠. "The role of translation theory in the teaching of general and non-literary translation-Revisited. In Meaning in Translation. ed. by Lewandowska, Barbara and Marcel Thelen Tomaszczyk. Maastricht: Peter Lang.

Martin, Charles. ٢٠١١. "Specialization in Translation: myths and realities." Translation Journal. ٢) ١٦). Accessed November ٢٠١٤ ،١٦

http://translationjournal.net/journal/٥٦specialist.htm.

Johnson, Neville and Warren Brown . ١٩٨٦. "The Dissemination and Use of Innovative Knowledge." The Journal of Product Innovation Management ١٢٧ :(٢)٣.

Newmark, Peter. ١٩٨٨. A Textbook of Translation. New York: Prentice Hall.

Pinchuck, Isadore. ١٩٧٧. Scientific and technical translation. London : A. Deutsch.

Pym, Anthony and Esther Torres-Simón. ٢٠١٥. Designing a course in Translation Studies to respond to students' questions. http://usuaris.tinet.cat/apym/on-line/training/٢٠١٥___TS___for___questions.pdf

Pym, Anthony. ٢٠٠٩. "Translator Training". Accessed March ٢٠١٤ ،٥. http://usuaris.tinet.cat/apym/on-line/training/training.html.

Robinson, Doug. ٢٠٠٣. Becoming a Translator. ٢nd ed. London & New York: Routledge.

Schjoldager, Anne. ٢٠٠٨. Understanding Translation. Denmark: Academica.

Sykes, John Bradbury, ed. ١٩٧١. Technical Translator's Manual. London: Aslib.

Toury, Gideon. ١٩٩٥. Descriptive Translation Studies- and Beyond. Amsterdam and Philadelphia: John Benjamin.